وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون
دبلوم الانتخابات والحكم الرشيد

معوقات العملية الانتخابية في العراق

في ظل قانون انتخابات مجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠

بحث تقدّم به الطالب

جفات راضي حسين ال وجلأنَّ الزبيدي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العُليا وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي في القانون العام / الانتخابات والحكم الرشيد

بإشراف

أ . د . صعب ناجي عبود
أستاذ القانون العام

١٤٤٤هـ **٢٠٢٢م**

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العلي العظيم

سورة الشورى: ٣٨

الإهداء

هي الكلمات التي لا نملك غيرها عزاءً لمن فقدناهم

وانيساً لمن آخوا أرواحنا ...

إلى روح والدي ... سندي حتى رمقه الأخير.

إلى روح والدتي.. . سبب وجودي وسر نجاحاتي

إلى روح ابنتي ثريا التي اختارها الجليل لجنته وهي طالبة الطب بمرحلتها الرابعة ... فتركت لي أمنية لم تتحقق.

إلى ولدي العزيز علي... سائلا العلي القدير شفائه من مرضه

إلى رفيقاي .... مودة وحباً

أ . د . اسماعيل نعمه عبود الجنابي التدريسي في جامعه بابل

م . علي كاظم ياسين المحنه التدريسي في جامعة القادسية

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين أبو القاسم محمد بن عبد الله وعلى آل بيته اجمعين...

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العُليا لدعمها المتواصل خلال فترة الدراسة ولكل ما قدمته من تسهيلات للوصول إلى هذه المرحلة.

كما اتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود امد الله بعمره وحفظه من كل سوء، فقد كان لي المعين والناصح والموجه فضلاً عن حلمه وسعة صدره الذي احتوى عشرات كتابة هذا البحث ووجهه بفطنة الباحث العالم، فجزاه الله عني وعن طلبته أفضل جزاء المحسنين.

كما اتقدم بوافر التقدير والاحترام إلى اساتذتي الذين اجادوا عليّ بفيض علمهم طيلة دراستي في المرحلة التحضيرية، لاسيما رئاسة قسم القانون العام في معهد العلمين للدراسات العليا.

ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من خطى معي خطوة خلال مرحلة الكتابة وكان داعماً لي سواء برأي أو مصدر أو تشجيع.

الباحث

المستخلص

لقد مضى أكثر من ١٩ عامًا منذ أن تبنى العراق نظام الحكم الديمقراطي التمثيلي وخضع لسلسلة من التجارب الانتخابية ، إلا أن الحكومات المنتخبة التي جاءت من رحم العمليات الانتخابية السابقة لم ترتقي بنظام الحكم إلى نتاج ديمقراطي سليم، مما يشير إلى عدم نجاح التجربة الديمقراطية في العراق.

لذلك سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور معوقات العملية الانتخابية في عزوف التجربة الديمقراطية، من خلال قسمين شملتهما هذه الدراسة، وركزت على المعوقات التشريعية التي تشمل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وقانون انتخاب مجلس النواب. قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ والمعوقات المالية والفنية الخاصة بمفوضية الانتخابات.

وخلصت الدراسة إلى أن جميع المعوقات الانتخابية نتجت عن الجوانب التشريعية سواء كانت البنود الدستورية الخاصة بالانتخابات أو البنود التشريعية الواردة في قانون انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٢٠، بالاضافة عن المعوقات المالية والفنية التي سببتها الجوانب التشريعية.

واختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات التي تساهم في تذليل هذه المعوقات.

المحتويات

المقدّمة	١-٣
المبحث الأول: التعريف بالعملية الانتخابية	٤-٣٩
المطلب الأول: مفهوم العملية الانتخابية	٤-٣٤
الفرع الأول: تعريف الانتخابات	٥-١٢
أولاً: تعريف الانتخاب لغةً	٥-٦
ثانياً: تعريف الانتخابات اصطلاحاً	٦-١٢
الفرع الثاني: ذاتية العملية الانتخابية	١٣-٣٤
أولاً: خصائص العملية الانتخابية	١٣-١٧
ثانياً: طبيعة العملية الانتخابية وتمييزها عن غيرها	١٨-٢١
١. تشريع قانون الانتخابات	٢٢-٢٣
٢. التحضيرات الانتخابية	٢٤-٣٢
٣. إدارة الانتخابات	٣٣-٣٤
المطلب الثاني: مفهوم المعوّقات الانتخابية	٣٥-٣٩
الفرع الأول: تعريف المعوّقات الانتخابية	٣٥-٣٦
الفرع الثاني: ذاتية المعوّقات الانتخابية	٣٦-٣٧
أولاً: خصائص المعوّقات الانتخابية	٣٧-٣٩
المبحث الثاني: أحكام المعوّقات الانتخابية	٤٠-٨٤
المطلب الأول: أنواع المعوّقات الانتخابية	٤٠-٦٧
الفرع الأول: المعوّقات التشريعية	٤١-٥٣
الفرع الثاني: المعوّقات المالية والفنية	٥٤-٦٧
أولاً: المعوّقات المالية	٥٥-٥٦
ثانياً: المعوّقات الفنية	٥٦-٦٧
المطلب الثاني: آثار المعوّقات الانتخابية ومعالجتها	٦٨-٨٤
الفرع الأول: آثار المعوّقات الانتخابية	٦٩-٧٧
الفرع الثاني: معالجات المعوّقات الانتخابية	٧٨-٨٤
الخاتمة	٨٥-٨٩
المصادر والمراجع	٩٠-٩٩